

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح عاشور ان الحكومة على المحك في تطبيق القوانين الإصلاحية والإشراف على نزاهة الانتخابات، مشيراً الى ان المرحلة المقبلة قد لا تبشر بالخير خصوصاً مع علو همة المعارضة والاستجابة لكل مطالبها، مؤكداً أن قضية الإيداعات التي اتهم فيها سيفتح ملفها مجدداً خلال المجلس القادم ليضع النقاط على الحروف بعدما وضعت البنوك نفسها في داخل اللعبة السياسية التي كانت موجّهة لإسقاط سمو الشيخ ناصر المحمد. وقال عاشور في لقاء أجرته معه «الأخبار» انه يتوقع ان يصل الى المجلس 10 نواب شيعية، فيما رأى ان المرحلة المقبلة تتطلب تفعيل الكثير من القوانين المتعلقة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، مؤكداً ان العدالة الاجتماعية مفقودة لدينا في ظل بعض التوجهات المنحرفة التي تريد إلغاء الرأي الآخر دون وضع اعتبار بأن الكويتيين سواسية لا فرق او تمييز بينهم في الحقوق والواجبات. وأشار عاشور الى ضرورة ان يعي رئيس الحكومة ان المعارضة كانت تدعم سمو الشيخ ناصر المحمد وتؤكد على انه رجل إصلاحى إلا انها تخلت عن ذلك عندما عارض توجهاتها، مؤكداً ان المرحلة المقبلة محفوفة بالمخاطر وعلينا جميعاً ان نؤكد على وحدتنا الوطنية وعلى الناخب الكويتي مسؤولية كبيرة تتعلق بحسن الاختيار. وفيما يلي التفاصيل:

حاوره: سلطان العبدان

مرشح الدائرة الأولى قال إنه لديه قانون متكامل عن حقوق المرأة بما يكفل لها الحياة الكريمة

عاشور لـ «الأخبار»: ظلموني في قضية الإيداعات..

وسأفتح الملف قريباً.. وأتوقع وصول 10 نواب شيعية للمجلس المقبل



مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح عاشور

كيف تتوقع ان تكون المرحلة المقبلة.. هل هي مباشرة؟

● الحكم على المرحلة المقبلة يتوقف على مدى تطبيق القانون حتى نقول انها مباشرة أم لا، فهناك الكثير من الأحداث السياسية التي مرت في البلاد خلال الفترة الماضية جعلت كل التوقعات تقيّد بانها غير مباشرة بالنسبة للمستقبل السياسي في البلاد خاصة مع علو همة المعارضة وتحقيق مطالبها بإزاحة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، إذ انه أمام اي تصعيد سياسي قادم سيتم انتاج نفس النهج والتصعيد وتأتي المطالبات التي سيدفع ثمنها الشعب الكويتي، والديموقراطية الكويتية هي التي ستكون العنوان لأي تصادم وتصعيد قادم فالمعارضة كانت لها أجنده واضحة منذ نجاحهم في الانتخابات الماضية وهي إسقاط ناصر المحمد فقدمت الاستجوابات واحدا تلو الآخر ولم تستطع فلجأت لإثارة الفتن والتصعيد ولم تستطع وخطواتها واضحة لهدف معين فكان لها ما تريد بعد ان التقت مصالحها مع مصالح البعض فتم استغلال قضية الإيداعات والتحويل لتحقيق هدفهم السياسي الى ان حصل ما حصل.

ولكن لا تعتقد ان قضية الإيداعات الليبرالية كقضية بإعفاء سمو الرئيس من منصبه؟

● أولاً لا توجد أي إيداعات مليونية وأنا واحد ممن تمت إحلتهم الى النيابة العامة بسبب إيداعات ولكن مسا هي هذه الإيداعات 260 ألف دينار حولها شفيقي عبدالعزيز الى حسابي والعلع المدني قبل هذا التحويل دون أي اعتراض ولكن بعد فترة فوجئت بأنه تمت إحلاتي للنيابة العامة وقلت لوكيل النيابة خلال التحقيق معي أين الإيداعات المليونية المزعومة؟ ولقد سجلت موقفي واطعته وأبني مظلومي في هذه القضية، وأكد ان هذه القضية ستعود نحن لنفتحها خلال المجلس المقبل ان هفتنا وتعالى وعدنا للمجلس لنضع النقاط فوق الحروف. كما انه لو تلاخظ فإن كل الذين تمت إحلتهم الى النيابة بسبب هذا الأمر هم ممن وقف مع رئيس الحكومة في الاستجواب وكان الأمر يتعلق بمجازاة من وقف معه، أي ان هناك خصومة وهذا رد لهذه الخصومة. أنا وقتت مع الكويت كما ان موقفي واضحة ومعلنة من الكثير من القضايا والشعب يعرف جيدا من هو صالح عاشور، وللعلم أنا كنت من أوائل النواب الذين أعلنوا الاستعداد للكشف عن ندمهم المالية قبل ظهور هذه القضية، وكنت من الموقعين على طلب النائب محمد الطير بنقويض البنك المركزي للكشف عن الحسابات المالية، أنا لا يوجد لدي شيء أخفيه وكنت من الداعمين المقترح كتلة العمل الوطني بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الحسابات المالية للنواب، ان هذه القضية تم استغلالها أسوأ استغلال، ونجحت المعارضة في تجبير الشارع لمصلحتها من أجل إسقاط ناصر المحمد، فالمعارضة تريد ان تقول ان ناصر المحمد هو مصدر هذه الأموال، ولقد أشار ادعهم الى ذلك خلال إحدى الندوات ولكن رجع وسحب كل كلامه خلال إحدى الندوات الانتخابية.. ان خلاف المعارضين مع ناصر المحمد جعلهم يكيلون التهم لزملائهم النواب بسبب عدم استطاعتهم إزاحته طوال السنوات الـ 7 الماضية.. ثم ان الأمر الآخر هو ان هؤلاء لا يريدون للديموقراطية ان تحقق أي نتيجة

الحكومة على المحك في تطبيق مسطرة القانون

المعارضة عجزت عن إسقاط ناصر المحمد في المجلس فلجأت للشارع واستغلته أسوأ استغلال

اقتحام المجلس غوغائي وخطأ وعلى الحكومة تطبيق القانون سواء على النواب أم غيرهم

لأنهم لم يستطيعوا إزاحة الشيخ ناصر في المجلس أكثر من مرة، ويقولون مع ذلك إلا الدستور.. ليس الدستور هو مرجعكم ويجب ان تحافظوا عليه. وهناك مسألة أخرى في قضية الإيداعات تتعلق بالبنوك نفسها والتي دخلت اللعبة وأصبحت توجه من قبل بعض المنتهزين.. نعم البنوك وضعت نفسها في موقع لتكون سببا من أسباب إزاحة ناصر المحمد عن المنصب ان كل ما تعلق في هذه القضية لن نسمح بمروره مرور الكرام.

وماذا عن شطب الاستجوابات.. واقتحام مجلس الأمة؟

● شطب الاستجوابات كان استنادا لتفسير المحكمة الدستورية الذي أكد ان الاستجواب المقدم من النائب أحمد السعدون وعبد الرحمن العنجري الى سمو الرئيس غير دستوري وكان ينبغي توجيهه للوزراء المعنيين. المعارضة كما قلت أجندها واضحة وهي إسقاط الشيخ ناصر فأخذت تقدم الاستجوابات، وموقفنا نحن واضح نحن أولا لا نرفض مبدأ الاستجواب ولكن نرفض التعسف في استخدام هذه الأداة ونرفض ان يكون الاستجواب غير دستوري ولكن المعارضة من

أجل التصعيد توجه استجواباتها للرئيس مباشرة. وهذا ما لا يجوز. ألم يشطب المعارضون استجواب السيد حسين القلاف.. ألا يحترموا رأي المحكمة الدستورية.. مشكلتنا اذا كانت الحقيقة تأتي على غير هوامهم.

تطرق في بداية حديثك الى المعارضة حاولت إقصاء ناصر المحمد بطرق عديدة ومنها إثارة الفتن.. ماذا تقصد؟

● عندما تجند المعارضة وتحرك الشارع وتقدم قضية البحرين في الشأن الكويتي وتقسّم المجتمع الى

حزبين ماذا يعني.. يوجهون كلامهم ونقدم لسياسة الكويت التي كانت في البحرين قضية أرادوا استغلالها وراحوا ينظمون المظاهرات أمام قصر السيف ومجلس الوزراء وكيلون التهم على خلفية هذه الأحداث، ويشيرون الى مسؤولية المحمد تجاه موقف الكويت من القضية من أجل ماذا.. ان ما تمر به البحرين من أحداث معروف للجميع ونحن قلنا كثيرا نحن مع الشعوب لأن كلمتها هي التي سنسود في النهاية.. المعارضة لدينا معارضة فارغة في الحقيقة عندما تصل لهذه المرحلة.. نعم فارغة.. وليلس لك انما ترفضه لكل رغم كل ذلك باتون ويشيدون بما حصل من اقتحام، اننا نريد الآن تطبيق القانون على كل من اقتحم المجلس سواء أكان من النواب أم غيرهم وعلى وزارة الداخلية ان تطبق القانون عليهم.

تطرق في بداية حديثك الى المعارضة حاولت إقصاء ناصر المحمد بطرق عديدة ومنها إثارة الفتن.. ماذا تقصد؟

● أنا قدمت استجوابا لوزير الخارجية لأن هناك ضبابية كانت

لنتطرق الى قضية شطب المرشحين التي أعلنتها وزارة الداخلية لبعض المرشحين؟

● برأيي لا يجوز ان يتم شطب اي مرشح لا من وزارة الداخلية ولا من اي لجنة تشكل من الوزارة فاي شطب يجب ان يكون وفقا لقرار قضائي نهائي كما انه وبحسب العرف ان ما قامت به وزارة الداخلية من شطب عدد

في موقف الكويت تجاه القضية في البحرين بعد مطالبات المعارضة الأمر لحد الطعن في سمعة ومواقف النواب الكويتيين بمشاركة زملاء لهم أمام الرأي العام الخارجي حيث انصاعت الخارجية لمطالبهم ووقفت موقف المتفرج وأؤكد ان استجوابي كان مستحقا وله أسباب وجيهة وإلا لما رفض وزير الخارجية صعود المنصة ومواجهة الاستجواب. كنت اتضمن ان تتم مناقشة هذه الاستجواب ولكن كانت استقالة الحكومة هي الأقرب.

وماذا عن تهديدك لوزير الداخلية؟

● ليس تهديدا بل مساهلة سياسية وهي قادمة ان شاء الله مادامت مسطرة المساواة لديه بين أطراف الشعب الكويتي غير متساوية. لقد قدمت عدة أسئلة لوزير الداخلية وساعاود تقديمها وأريد الإجابة بشكل صريح عن سبب التمييز بين أطراف الشعب الكويتي وأؤكد لكل أبناء الشعب الكويتي ان هذه القضية لن تترجّح من أولوياتي والمجلس المقبل سيكون هو الفصل بيني وبينه فيما الإجابة عن هذه الأسئلة أو الاستجواب.

إذن ترى ان هناك تمييزا ضد الشيعية؟

● بالتأكيد هنالك تمييز وعدم تطبيق مبدأ دستوري أصيل يتعلق بتكافؤ الفرض فهل يعقل ان يكون عدد المقبولين في ضباط الشرطة 10 مواطنين شيعية وفي ضباط الجيش 8 فقط وفي الحرس الوطني اثنا عشر فقط. أين مبدأ العدالة الاجتماعية الذي نصص عليه الدستور؟ ان سنسود في النهاية.. المعارضة لدينا معارضة فارغة في الحقيقة عندما تطبق وتطبيق ومبادئ الدستور كاملة ولن نقبل باستمرار هذا الوضع والتمييز ضد المواطنين الشيعية الذين وصل الأمر الى التشكيك في ولائهم ووطنيتهم.. سنستكون لنا كلمة وموقف تجاه كل ذلك ان شاء الله قريبا في قاعة عبدالله السالم.

برأيك ما أسباب ذلك؟

● السبب معروف هو سيطرة فئة معينة على القرار في الكثير من الجهات الحكومية والوزارات التي تتنظر للمذهب الجعفري وكانهم غير مسلمين، حتى وصل الأمر الى حد التكفير وأنا تعرضت للكثير من المواقف والاتهامات والسبب والشتم.. ان القضية تتعلق بإلغاء دور الآخر وهذا أخطر شيء، علينا جميعا الوقوف ضده، ان الشيعية فئة من الشعب الكويتي شاءوا أو لا.. ولديهم حقوق وعليهم واجبات حالهم حال مختلف أطراف الشعب الأخرى ولن نقبل لأي من كان ان يمس وطنيتنا وولاءنا وعقائدنا وسنرد على كل من يسيء لنا ونواجه من يتعمد تهديتنا.. نعم العدالة الاجتماعية مفقودة لدينا في ظل بعض التوجهات المنحرفة التي تريد إلغاء الرأي الآخر دون وضع اعتبار بأن الكويتيين سواسية لا فرق او تمييز بينهم في الحقوق والواجبات.

لنتطرق الى قضية شطب المرشحين التي أعلنتها وزارة الداخلية لبعض المرشحين؟

● برأيي لا يجوز ان يتم شطب اي مرشح لا من وزارة الداخلية ولا من اي لجنة تشكل من الوزارة فاي شطب يجب ان يكون وفقا لقرار قضائي نهائي كما انه وبحسب العرف ان ما قامت به وزارة الداخلية من شطب عدد

من المرشحين بعضها لا يستند الى احكام قضائية نهائية كما ان بعض أسباب الشطب لا علاقة لها بما نص عليه القانون وبالتأكيد أمام المرشحين المشطوبين القضاء الإداري.

هل تعتقد ان يكون هناك تغيير في المجلس القادم؟

● اعتقد ذلك.. ولكن هل سيكون التغيير لمصلحة البلد ام لا؟ نحن نريد ان يكون التغيير لمصلحة الكويت وتنميتها ومستقبلها وعلى المرشحين نواب المستقبل ان يضعوا في اعتبارهم هذه القضية لأن الهدف الرئيسي هو تحقيق تنمية شاملة للبلد وحل جميع مشاكلها المتركمة المتعلقة بالتنمية والتطوير والإسكان والتعليم والتوظيف والبدون هذه قضايا أزلية عجز كل من المجلس والحكومة على إيجاد حل لها وكنت احد المساهمين ممن قدم العديد من الاقتراحات لحل هذه القضايا ولكن الحكومة لا تنفذ والمجلس لا يتفق على قضية محددة ودخلنا في صراعات كثيرة وممارسات واستجابات شغلنا عن كل هذه القضايا.. يجب ان تكون هناك فترة إنجاز تسجل للحكومة والمجلس معا فالوطن سئم من الانتظار.

لنتطرق الى الكتلة الشيعية في المجلس القادم.. هل ستوقع زيادتها؟

● أولا لا يوجد كتلة شيعية بالمعنى الذي تصده نحن النواب الشيعية كنا في المجلس الماضي 9 نواب واعتقد ان المجلس المقبل سيكون هناك 10 نواب شيعية وأتمنى تنظيم مواقفنا وان تكون متحدة ونشكل كتلة حقيقية بمعناها التقليدي ونتفق على أجندة عمل واحدة وبالتأكيد ان هذه الكتلة ستكون مفتوحة للجميع للانضمام لها فلا نركز على الشيعية فقط لأننا نعتبر عن الشعب الكويتي بكل أطيافه ومذاهبه.

وهل ستكون الكتلة الشيعية متوافقة مع آراء الحكومة وداعمة لها كما كنتم سابقا؟

● نحن لم نقف مع الحكومة في كل القضايا بل عارضناها في الكثير من المواقف، عارضناها في قضايا القروض مثلا ووقفنا ضد رفضها زيادة الرواتب في أكثر من مرة وأنا شخصيا قدمت استجوابا لوزير الخارجية في حكومة ناصر المحمد، وكنت سأقدم استجوابا لوزير الداخلية فهل نحن ندعم الحكومة أو الرئيس؟ نحن نقف مع الحق وبالنسبة لمواقفنا المنسجمة مع الحكومة اشترينا فيها مصلحة البلد ومستقبل التنمية التي أراد لها البعض ألا تستمر بسبب الصراعات السياسية وتنفيذ أجندة إسقاط ناصر المحمد. ان موقفنا من الحكومة المقبلة لن يتغير وكما قلت في البداية ان القضية ستتوقف على مدى تطبيق القانون بمسطرة واحد وعلى رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان يضع في اعتباره هذا الأمر والأينحاز لفئة دون أخرى ولا يستجيب لأصحاب الصوت العالي ولا فلن يتم تحقيق شيء من أي قضايا وقوانين وأهداف وبرامج عمل.

وأود في هذا الصدد تذكير الشيخ جابر المبارك بماذا كانت المعارضة تصف الشيخ ناصر في السنوات السابقة، وكانت تصفه بالإصلاحي وصاحب الخطوات الإصلاحية السلي ان جاءت ردتهم عليه مجرد عدم توافقه معهم في إحدى المراحل.

المقبلة.. ما أبرزها؟

● بالإضافة لما سبق هناك قضايا عديدة تتعلق بسيادة القانون والتركيز على قوانين كشف الذمة المالية ومنع تضارب المصالح وقانون النزاهة وإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ان هذه القضايا كانت على عهد الحكومة السابقة والمجلس السابق ويجب ان تحسم وان تتفعل في المجلس المقبل حتى تكون هناك شفافية وبالنسبة للذمة المالية يجب ان تشمل النواب والوزراء وكل القياديين بالدولة كما ان هناك قضايا أخرى ذات أولوية تتعلق بالبدون وإنهاء الأرامل والمطلقات فلا يجوز ان تستمر معاناة هذه الفئة الى هذه اللحظة والحكومة عاجزة عن إنصافهم وإعطاء كل ذي حق حقه فهذه القضية مادة أساسية في برنامجي لن أقبل إلا بحلها، فلدينا الآن 43 ألف بدون يستحقون الجنسية على الدولة ان تقوم بتجنيسهم فوراً بعدما تاكبت من حقهم في حمل الجنسية الكويتية مع ضرورة إعطاء الفئات الأخرى، جميع الحقوق الإنسانية الأخرى كتصحيح التعليم والعلاج والتحصيل العلمي والعمل والأمور الرسمية الأخرى لقد أعدنا قانونا متكامل على الحكومة الالتزام به

وسنعمل على الزام الحكومة بهذه الحقوق لأنها من جانب شرعي وإنساني يجب ان تطبق كما انه بالنسبة لإنهاء الأرامل والمطلقات على الدولة ان تجنيسهم فوراً لأنهم كويتيون بحسب القانون ولا يجوز تعليق حسم أمرهم طوال هذه الفترة مع إعطائهم جميع الحقوق المترتبة على ذلك.

وماذا بشأن قضايا المرأة؟

● بالنسبة لقضايا المرأة كان لدي قانون متكامل في حقوق المرأة يتضمن كل الحقوق اللازمة لها والتي تكفل لها الحياة الكريمة ولكن تم نكس هذا القانون وماهو القانون الجديد الذي أقره المجلس تطبقه الحكومة بشكل غير صحيح وأولها التمييز الذي تمارسه بشأن القرض الإسكاني في غير المقبول ان تمنح الحكومة الرجل 70 ألف دينار قرضا إسكانيا وتمنح المرأة 45 ألف دينار قباين العدالة؟ وهل هذا هو القانون الذي يجب ان يسري على الجميع. ان المرأة لها حقوق مضمونة منذ سنوات ولقد كتبت ومازلت من الداعمين لإنصافها في المجتمع وهناك الكثير من القوانين والمقترحات ساسعي لإقرارها في المجلس في مقدمتها أحقيتها في تولي المناصب القيادية في الدولة فهناك الكثير من الكفاءات من النساء مهضوم حقهن في تولي الوظائف القيادية.

برأيك ما هو المطلوب الآن؟

● مطلوب تصحيح المسار السياسي حتى لا يتم تدمير البلد وعلى الناخب مسؤولية كبيرة في تأكيد علو كلمته وحسن اختياراته والنظر لمصلحة الوطن انسجاما مع ما طالبنا به صاحب السمو الأمير، حفظه الله، في أكثر من اجتماع معه حينما كان يؤكد ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية ونبذ التفرقة والطائفية وبناء البلد والمستقبل. كما ان هناك مسؤولية كبيرة على الحكومة الجديدة أيضا تتعلق بمدى تطبيقها للقوانين الإصلاحية التي أعلنت عنها وفي مقدمتها القوانين المتعلقة بنزاهة الانتخابات فهي على المحك وسنقيم إجراءاتها.. ان المرحلة المقبلة محفوفة بالمخاطر وأتمنى ألا تصدق توقعاتي.

لنتطرق الى القضايا التي

صالح عاشور متحدنا في إحدى جلسات مجلس الأمة